سورة الشمس

مكية، وآياتها خمس عشرة
[نزلت بعد القدر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿١﴾ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴿٢﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ﴿٣﴾ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ﴿٤﴾ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ﴿٦﴾ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾﴾

ضحاها: ضوؤها إذا أشرقت وقام سلطانها؛ ولذلك قيل: وقت الضحى، كأن وجهه شمس الضحى. وقيل: الضحوة ارتفاع النهار. والضحى فوق ذلك. والضحاء بالفتح والمد: إذا امتد النهار وقرب أن ينتصف ﴿إِذَا تَلَاهَا﴾ طالعًا عند غروبها آخذًا من نورها؛ وذلك في النصف الأوّل من الشهر. وقيل: إذا استدار فتلاها في الضياء والنور ﴿إِذَا جَلَّاهَا﴾ عند انتفاخ النهار[1] وانبساطه، لأن الشمس تنجلي في ذلك الوقت تمام الانجلاء. وقيل: الضمير للظلمة، أو للدنيا، أو للأرض، وإن لم يجر لها ذكر، كقولهم: أصبحت باردة: يريدون الغداة، وأرسلت: يريدون السماء إذا يغشاها، فتغيب وتظلم الآفاق، فإن قلت: الأمر في نصب «إذا» معضل: لأنك لا تخلو إما أن تجعل الواوات عاطفة فتنصب بها وتجر، فتقع في العطف على عاملين في نحو قولك: مررت أمس بزيد، واليوم عمرو. وإما أن تجعلهن للقسم، فتقع فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه. قلت: الجواب فيه أن واو القسم مطرح معها إبراز الفعل إطراحًا كليًا، فكان لها شأن خلاف شأن الباء، حيث أبرز معها/ ٢/ ٢٦٥أ الفعل وأضمر، فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء سادّة مسدهما معًا، والواوات العواطف نوائب عن هذه الواو، فحققن أن يكنّ عوامل على الفعل[2] والجار جميعًا، كما تقول: ضرب زيد عمرًا، وبكر خالدًا؛ فترفع بالواو وتنصب

---

(١) قوله: «عند انتفاخ النهار» في الصحاح: انتفخ النهار، أي: علا. (ع)

(٢) قوله: «عوامل على الفعل» لعله: عمل الفعل. (ع)

لقيامها مقام ضرب الذي هو عاملهما. جعلت[1] «ما» مصدرية في قوله: ﴿وَمَا بَنَىٰهَا﴾ ﴿وَمَا طَحَىٰهَا﴾ ﴿وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ وليس بالوجه لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ وما يؤدي إليه من فساد النظم، والوجه أن تكون موصولة، وإنما أوثرت على من لإرادة معنى الوصفية، كأنه قيل: والسماء، والقادر العظيم الذي بناها، ونفس، والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها، وفي كلامهم: سبحان ما سخركن لنا. فإن قلت: لم نكرت النفس؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يريد نفسًا خاصة من بين النفوس وهي نفس آدم، كأنه قال: وواحدة من النفوس. والثاني: أن يريد كل نفس وينكر للتكثير على الطريقة المذكورة في قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤]. ومعنى إلهام الفجور والتقوى: إفهامهما وإعقالهما، وأنّ أحدهما حسن والآخر قبيح، وتمكينه من اختيار ما شاء منهما[2] بدليل قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن

---

(١) قال السمين الحلبي: قال الشيخ: أما قوله: في واوات العطف (فتنصب بها وتجر) فليس هذا بالمختار، أعني أن يكون حرف العطف عاملاً لقيامه مقام العامل، بل المختار أن العمل إنما هو للعامل في المعطوف عليه، ثم إنّا لا نشاء حجه في ذلك. انتهى. الدر المصون.

(٢) قال محمود: «معنى إلهام الفجور والتقوى إفهامهما وإعقالهما؛ وأن أحدهما حسن والآخر قبيح، وتمكينه... إلخ» قال أحمد: بين في هذا الكلام نوعين من الباطل، أحدهما في قوله: معنى إلهام الفجور والتقوى إفهامهما وإعقالهما؛ وأن أحدهما حسن والآخر قبيح، والذي يكنه في هذه الكلمات اعتقاد أن الحسن والقبح مدركان بالعقل. ألا ترى إلى قوله: إعقالهما، أي خلق العقل الموصل إلى معرفة حسن الحسن وقبح القبيح، وإنما اغتنم في هذا فرصة إشعار الإلهام بذلك، فإنه ربما يظن أن إطلاقه على العلم المستفاد من السمع بعيد، والذي يقطع دابر هذه النزغة أنا وإن قلنا: إن الحسن والقبح لا يدركان إلا بالسمع لأنهما راجعان إلى الأحكام الشرعية التي ليست عندنا بصفات الأفعال؛ فإنا لا نلغي حظ العقل من إدراك الأحكام الشرعية، بل لا بد في علم كل حكم شرعي من المقدمتين: عقلية، وهي الموصلة إلى العقيدة. وسمعية مفرغة عليها، وهي الدالة على خصوص الحكم. على أن تعلقه بظاهر لو سلم ظهوره في قاعدة قطعية بمعزل عن الصواب. النزغة الثانية: وهي التي كشف القناع في إبرازها أن التزكية وقسيمها ليس مخلوقين لله تعالى، بل لشركائه المعتزلة، وإنما تعارضه في الظاهر من فحوى الآية؛ على أنه لم يذكر وجهًا في الرد على من قال: إن الضمير لله تعالى، وإنما اقتصر على الدعوى مقرونة بسفاهته على أهل السنة، فنقول: لا مراء في احتمال عود الضمير إلى الله تعالى وإلى ذي النفس، لكن عوده إلى الله تعالى أولى لوجهين، أحدهما: أن الجمل سيقت سياقة واحدة من قوله: (والسماء وما بناها) وهلم جرا؛ والضمائر فيما تقدم هذين الفعلين عائدة إلى الله تعالى بالاتفاق، ولم يجر لغير الله تعالى ذكر. وإن قيل يعود الضمير إلى غيره: فإنما يتمحل لجوازه بدلالة الكلام ضمنًا واستلزامًا، لا ذكرًا ونطقًا، وما جرى ذكره أولى أن يعود الضمير عليه. الثاني: أن الفعل المستعمل في الآية التي استدل بها في قوله: (قد أفلح من تزكى) «تفعل»، ولا شك أن «تفعل» مطاوع «فعل» فهذا بأن يدل لنا، أولى من أن يدل له؛ لأن الكلام عندنا نحن: قد أفلح من زكاه الله فتزكى؛ وعنده الفاعل في الاثنين واحد، أضاف إليه الفعلين المختلفين، ويحتاج في تصحيح الكلام إلى تعديد اعتبار وجهه، ونحن عنه في غنية؛ على أنا لا نأبى أن تضاف التزكية والتدسية إلى العبد، على طريقة أنه الفاعل، كما يضاف إليه =

دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ فجعله فاعل التزكية[1]، والتدسية ومتوليهما والتزكية: الإنماء والإعلاء بالتقوى. والتدسية: النقص والإخفاء بالفجور. وأصل دسى: دسس، كما قيل في تقضض: تقضى. وسئل ابن عباس عنه فقال: أتقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾، [الأعلى: ١٤] ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١]. وأما قول من زعم أنّ الضمير في زكّى ودسى لله تعالى، وأنّ تأنيث الراجع إلى «من» لأنه في معنى النفس: فمن تعكيس القدرية الذين يورّكون[2] على الله قدرًا هو بريء منه ومتعال عنه، ويحيون لياليهم في تمحل فاحشة ينسبونها إليه، فإن قلت: فأين جواب القسم؟ قلت: هو محذوف تقديره: ليدمدمنّ الله عليهم، أي: على أهل مكة لتكذيبهم رسول الله ﷺ، كما دمدم على ثمود لأنهم كذبوا صالحًا. وأما ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾ فكلام تابع لقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ على سبيل الاستطراد، وليس من جواب القسم في شيء.

﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَا ﴿١١﴾ إِذِ انۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا ﴿١٢﴾ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴿١٣﴾ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ﴿١٥﴾﴾

الباء في ﴿بِطَغْوَىٰهَا﴾ مثلها في: كتبت بالقلم. والطغوى من الطغيان: فصلوا بين الاسم والصفة في فعلى من بنات الياء، بأن قلبوا الياء واوًا في الاسم، وتركوا القلب في الصفة، فقالوا: امرأة خزيى وصديى، يعني: فعلت التكذيب بطغيانها، كما تقول: ظلمني بجرأته على الله. وقيل: كذبت بما أوعدت به من عذابها ذي الطغوى كقوله: ﴿فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ [الحاقة: ٥]، وقرأ الحسن: «بطغواها» بضم الطاء كالحسنى والرجعى في المصادر ﴿إِذِ انۢبَعَثَ﴾ منصوب بكذبت. أو بالطغوى. و﴿أَشْقَىٰهَا﴾ قدار بن سالف. ويجوز أن يكونوا جماعة، والتوحيد لتسويتك في أفعل التفضيل إذا أضفته بين الواحد والجمع

= الصلاة والصيام وغير ذلك من أفعال الطاعات، لأن له عندنا اختيارًا وقدرة مقارنة، وإن منعنا البرهان العقلي الدال على وحدانية الله تعالى ونفي الشريك أن نجعل قدرة العبد مؤثرة خالقة، فهذا جوابنا على الآية تنزلاً؛ وإلا فلم يذكر وجهًا من الرد، فيلزمنا الجواب عنه. وأما جوابنا عن سفاهته على أهل السنة، فالسكوت؛ والله الموفق.

(١) قوله: «فجعله فاعل التزكية» مبني على مذهب المعتزلة: من أن العبد هو الفاعل لأفعاله الاختيارية. وذهب أهل السنة إلى أن الفاعل لها في الحقيقة هو الله تعالى، كما تقرر في علم التوحيد. (ع)

(٢) قوله: «الذين يوركون على الله قدرًا» في الصحاح: ورك فلان ذنبه على غيره، إذا قرفه به اهـ، أي: اتهمه. ومراده بالقدرية: أهل السنة، حيث قالوا: كل ما وقع في الكون هو بقضائه تعالى وقدره خيرًا كان أو شرًا؛ وبخلقه تعالى وإرادته، قبيحًا كان أو حسنًا، من أفعال العباد أو من غيرها، كما تقرر في التوحيد. (ع)

والمذكر والمؤنث، وكان يجوز أن يقال: أشقوها، كما تقول: أفاضلهم. والضمير في ﴿لَهُمْ﴾ يجوز أن يكون للأشقين والتفضيل في الشقاوة، لأنّ من تولى العقر وباشره كانت شقاوته أظهر وأبلغ. و﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ نصب على التحذير، كقولك الأسد الأسد، والصبي الصبي، بإضمار: ذروا أو احذروا عقرها ﴿وَسُقْيَٰهَا﴾ فلا تزووها عنها، ولا تستأثروا بها عليها ﴿فَكَذَّبُوهُ﴾ فيما حذرهم منه من نزول العذاب إن فعلوا ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ﴾ فأطلق عليهم العذاب، وهو من تكرير قولهم: ناقة مدمومة: إذا ألبسها الشحم ﴿بِذَنۢبِهِمْ﴾ بسبب ذنبهم. وفيه إنذار عظيم بعاقبة الذنب، فعلىٰ كل مذنب أن يعتبر ويحذر ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾ الضمير للدمدمة، أي: فسوّاها بينهم لم يفلت منها صغيرهم ولا كبيرهم ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا ﴿١٥﴾﴾ أي: عاقبتها وتبعتها؛ كما يخاف كل معاقب من الملوك فيبقى بعض الإبقاء. ويجوز أن يكون الضمير لثمود على معنى: فسوّاها بالأرض. أو في الهلاك، ولا يخاف عقبى هلاكها. وفي مصاحف أهل المدينة والشام: فلا يخاف. وفي قراءة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ولم يخف.

عن رسول الله ﷺ: «من قرأ سورة الشمس، فكأنما تصدّق بكل شيء طلعت عليه الشمس والقمر» (١٧٥٨).

١٧٥٨ ـ تقدم برقم (٣٤٦): قال الحافظ: أخرجه الثعلبي والواحدي وابن مردويه بالسند إلى أبي بن كعب. انتهى.